



السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: الإسراع بتفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، يكتسي ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أهمية قصوى في مجال تحسين علاقة المرتفقين بالإدارة، وقد سبق وأن دعوت مختلف الإدارات بجميع مكوناتها، من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 20/2020 حول تنفيذ مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاح تفعيل مقتضيات هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بإعمال مبدأ شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المقدمة للمرتفقين، وذلك من خلال جرد وتوثيق وتصنيف وتدوين المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تقدمها للمرتفقين والتي تدخل في مجال اختصاصها.

وفي إطار تتبع مدى تقدم تنفيذ خارطة الطريق المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية لتنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19، سيما عملية إعداد مصنفات القرارات الإدارية من طرف الإدارات العمومية، وبما أن الأجل القانوني المخصص لهذه العملية، والمحدد في نهاية شهر مارس الجاري، قد أشرف على الانتهاء، فإني أهيب بكم الإسراع في موافاة كتابة اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بمصنفات القرارات الإدارية التي تخص مصالح إدارتكم والمؤسسات التابعة لها في أقرب الآجال، وذلك بهدف دراستها والمصادقة عليها ونشرها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية التي ستشكل قاعدة وطنية موحدة للقرارات الإدارية التي تعتمدها الإدارة.

وفي هذا الصدد، أدعوكم إلى تحديد لائحة القرارات الإدارية ذات الأولوية بالنسبة للمرتفقين، التي تدخل ضمن مجال اختصاصكم واختصاص المؤسسات الموضوعة تحت وصايتكم، والإسراع في تدوينها وفق النموذج المذكور من أجل عرضها على مسطرة المصادقة ونشرها بالبوابة الوطنية قبل نهاية شهر مارس 2021، على أن تواصلوا العمل على جرد وتدوين باقي القرارات الإدارية إلى حدود نهاية شهر أبريل 2021.

كما أهيب بكم الإسراع بإعداد مشاريع قرارات الوزراء ومشاريع مذكرات مديري المؤسسات العمومية المؤطرة للوثائق والمستندات المطلوبة من المرتفقين، عند الاقتضاء، والعمل على إصدار هذه القرارات ونشرها بالجريدة الرسمية، وعرض مذكرات مديري المؤسسات على المجالس الإدارية المعنية. وبالنسبة للقرارات الإدارية الأفقية التي تتدخل في معالجتها مجموعة من الإدارات، فإني أدعوكم للعمل على التنسيق مع مختلف المتدخلين لضمان تكامل وتجانس مصنفات القرارات الإدارية واحترامها لمقتضيات القانون رقم 55.19.

واستعدادا لإطلاق البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية نهاية شهر مارس الجاري، فإني أدعوكم للعمل على ملاءمة المحتويات المتعلقة بالمساطر والإجراءات الإدارية المنشورة حاليا بالمواقع الإلكترونية التابعة لكم مع الصيغة الجديدة لهذه المساطر كما تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية والتي سيتم نشرها بالبوابة الوطنية، وذلك بغية ضمان تناسق هذه المحتويات وتوفير معلومات محينة لفائدة المرتفقين.

واعتبارا للأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الورش، فإني أهيب بكم العمل على تعبئة جميع الطاقات والموارد اللازمة لمواصلة العمل على تنزيل المبادئ العامة التي جاء بها القانون رقم 55.19 داخل الأجال المحددة.

ومع خالص التحيات، والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني